أكد أن الاجتماع كلل الجهود السامية في رأب الصدع الخليجي

نواب للأمير: نجاح سموكم في عقد القمة الخليجية بهذه الظروف .. «إنجاز»

هنأ رئيس لجنة الشؤون الخارجية النائب حمد الهرشاني صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بنجاح القمة الخليجية الـ٣٨ التي استضافتها دولة الكويت.

وقال الهرشاني في تصريح صحافي إن نجاح انعقاد القمة في ظل الظروف والتحديات يعد إنجازا نفخر به وتكليلا لجهود صاحب السمو في رأب الصدع وتوحيد الصف الخليجي، مضيفا "كفيت ووفيت يا قائد الإنسانية".

وثمن اقتراح سمو الأمير بإنشاء لجنة لمراجعة وتعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون، مؤكدا أن دعوة سمو الأمير جاءت في التوقيت المناسب.

وأشار الهرشاني إلى تطلع الشعوب الخليجية إلى العمل على ترجمة اقتراح سمو الأمير على أرض الواقع، وأن يبقى مجلس التعاون بمنأى عن أي خلاف.

من جانبه أكد النائب طلال الجلال أن الكويت شهدت حدثا سعيدا أمس بانعقاد القمة الخليجية الـ٣٨ بمشاركة كل الدول الخليجية، مهنئا صاحب السمو أمير البلاد بنجاح انعقاد القمة، وأن الفضل يعود لسموه في انعقادها.

وقال الجلال في تصريح صحافي "كفيت ووفيت يا صاحب السمو"، سائلا الله - عز وجل - أن تكلل جهود سموه في رأب الصدع بين الأشقاء بالنجاح وأن تعود العلاقات كما كانت.

وكان النائب د.عبدالكريم الكندري أعلن تعليقه الاستجواب الذي كان سيقدمه لسمو رئيس مجلس الوزراء الأسبوع الجاري بسبب تأخر تشكيل الحكومة.

وأضاف الكندري في مؤتمر صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن تعليقه الاستجواب جاء تقديرا لصاحب السمو وإكراما لضيوفه واحتراما لمساعيه لإنجاح القمة في هذه الظروف الصعبة.

وأضاف الكندري "نتمنى للقمة الخليجية كل التوفيق ولسيدي حضرة صاحب السمو أمير البلاد أن تخرج القمة بمصالحة خليجية خاصة بعد الجهد الكبير الذي قام به سموه لأن تنعقد هذه القمة في الكويت اليوم".

وقال الكندري إن الدور الذي يقوم به صاحب السمو هذه الأيام يستحق منا كنواب أن نقف معه مثلما وقفنا أثناء الأزمة الخليجية".

وأضاف "أساند أميري الذي سعى لأشهر عدة أن يجمع الناس على طاولة واحدة وأقل دور أعمله أن أدعم هذا التحرك الخليجي للم الشتات وتقريب وجهات النظر بأن نكون هادئين في الداخل ونترك الفرصة لسمو الأمير الانشغال بالقضية التي شغلت جميع الكويتيين وهي القمة الخليجية التي راهن على عدم انعقادها الكثير بينما صاحب السمو بصبره وبمحاولاته استطاع أن يعقدها" لذا يجب أن نترك ربان السفينة يحل هذه المشاكل.

ومن جانب آخر قال الكندري "كان هناك بيان سيصدر من النواب بعد اجتماعهم على خلفية الأحكام القضائية التي صدرت بحق النواب والشباب الكويتي وارتأى النواب تأجيل هذا البيان بعد القمة الخليجية".

وقال الكندري "تقدمنا بطلب لعقد جلسة خاصة تتعلق بالمصارحة والمصالحة الوطنية من أجل توحيد الجبهة الداخلية وبناء على الرسالة التي وصلتنا من حضرة صاحب السمو بضرورة تحصين الجبهة الداخلية فإننا نطلب من رئيس مجلس الأمة توجيه الدعوة للنواب ورئيس الحكومة لحضور الجلسة بروح المصالحة والإسراع في تشكيل الحكومة".

وقال الكندري إنه "تم إبلاغه أن الحكومة ستتشكل بداية الأسبوع المقبل ونطالبها بحضور هذه الجلسة كما أطالب النواب أيضا بذلك، مشيرا إلى أن الجلسة ليست من أجل التصعيد والمزايدة أو المجاملة لأن أوضاعنا الداخلية تحتاج للمصارحة من أجل الوصول إلى المصالحة لكل ما فيه خير للشباب الكويتي".

ولفت الكندري "قال إن المصالحة الوطنية هي مصلحة عامة ونحن بحاجة للجلوس وسماع آراء الجميع لضمان الجبهة الداخلية".

وفي موضوع آخر بين الكندري أن "هناك قانونين سيقابلون رئيس مجلس القضاء من أجل موضوع وقف تنفيذ الحكم لأن هناك مشكلة في تفسير هل التمييز سيكون بعد ستين يوما أو خلال الستين يوما وهذا موضوع قانوني بحت ومن ذهبوا اليوم هم محامون للمحكومين".

طلال الجلال

حمد الهرشاني

عبدالكريم

■ الجلال: لسمو الأمير الفضل في انعقاد القمة الخليجية في موعدها

■ الهرشاني: نهنئ صاحب السمو بنجاح القمة الخليجية الـ 38

■ عبد الكريم الكندري: نقدر جهود صاحب السمو مساعيه لإنجاح القمة

الغانم هنأ نظيره في فنلندا بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس البرلمان الفنلندي في فنلندا ماريا لوهيلا وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

مرزوق الغانم

الدقباسي يشارك في قمة الأمن الإقليمي بحوار المنامة

يغادر عضو اللجنة الخارجية البرلمانية النائب علي الدقباسي البلاد الجمعة متوجها إلى مملكة البحرين للمشاركة في حوار المنامة (قمة الأمن الإقليمي 13) الذي سيعقد خلال الفترة من 8 - 10 ديسمبر الجاري.

علي الدقباسي

الرويعي يشارك في أعمال الدورة 22 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي بالرباط

الرويعي والكندري في الاجتماع

شارك أمين سر الشعبة البرلمانية د. عودة الرويعي ، والأمين العام لمجلس الأمة علام علي الكندري في أعمال الدورة 22 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي التي عقدت أمس الأول بالعاصمة المغربية الرباط.

وتم خلال الاجتماع مناقشة البنود المدرجة على جدول أعمال الدورة الثانية والعشرين للجنة التنفيذية ومن ضمنها الأوضاع المالية والادارية للاتحاد البرلماني العربي، واعتماد أسماء من تم اختيارهم لنيل جائزة التميز البرلماني العربي ، بالاضافة إلى استضافة الاجتماع المقبل لكل من اللجنة التنفيذية في دورتها الـ(٢٣) والمؤتمر السادس والعشرين للاتحاد البرلماني العربي الذي سوف يعقد في القاهرة.

الهاشم: «المالية» وافقت على مقترح إنشاء صندوق في «التأمينات» لمنح قروض ميسرة للمتقاعدين

أعلنت عضو اللجنة المالية صفاء الهاشم عن موافقة اللجنة في اجتماعها أمس على اقتراح برغبة مقدم من النائب عودة الرويعي بشأن إنشاء صندوق في مؤسسة التأمينات الاجتماعية يخصص لمنح قروض ميسرة للمحتاجين من المتقاعدين، على ألا تتجاوز قيمة القرض الواحد 20 ألف دينار.

وبينت الهاشم في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة ان الاقتراح يقضي بأن يتم منح القرض وفقا للقواعد والشروط التي يضعها مجلس إدارة المؤسسة لضمان استردادها وتكون لمرة واحدة في حياة المتقاعد.

وأعربت عن تمنياتها أن يرى هذا المقترح النور وأن يتحول إلى اقتراح بقانون بحيث يتم إنشاء الجهاز تحت مظلة مؤسسة التأمينات على أن تكون نسبة الفائدة على القروض ما بين 0.5 حتى 3 في المئة فقط.

وكشفت الهاشم عن أن المجلس سيناقش خلال جلسته المقبلة تقرير اللجنة الخاص حول الاقتراح الذي تقدمت به بشأن الفوائد العالية التي تتقاضاها مؤسسة التأمينات على قيمة الاستبدال على قروض المواطنين المتقاعدين، وتحديدها بنسبة 3%.

من جهة أخرى ناشدت الهاشم أعضاء المجلس رفض مشروع قانون في شأن الإذن للحكومة بعقد قروض عامة وعمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية، واصفة هذا المشروع بالخطير الذي لا يحدد سقفا للفوائد.

وقالت الهاشم إن اجتماع اللجنة اليوم عقد بحضور ممثلين عن ديوان المحاسبة ووزارة المالية وتبين أن هذا المشروع تشوبه ألف شائبة و100 علامة استفهام تبدأ بالفوائد المرتفعة على نظام الاقتراض لآجال متعددة.

وأضافت لن نوافق على قانون يرفع سقف الدين الحكومي 150% ويمد آجال الدين إلى 200% ، محذرة من أنه موافقة المجلس على اقتراض الحكومة بالحد الاقصى المتاح لها كي تصل للسقف الجديد فإنها ستدفع فوائد تعادل ميزانية ستة كاملة.

وضربت الهاشم مثالا على سوء القانون الحكومي بصيغته الحالية وقالت لو اقترضت الحكومة مثلا 15 مليارا بفائدة سنوية تبلغ 5% لمدة 10 سنوات فإن قسطنا السنوي هو مليار و940 مليون دينار وستكون الفائدة الإجمالية لمدة 10 سنوات هي 4 مليارات و 400 مليون وفي حال اقترضت الحكومة المبلغ نفسه لمدة 30 سنة فسيكون القسط السنوي 976 مليون دينار وستكون الفائدة الإجمالية 14 مليارا و270 مليون دينار.

وتساءلت الهاشم عن حاجة الدولة للدين مع استمرار السيولة الكبيرة في الاحتياطي العام ، فضلا عن أن هذه الفوائد العالية تزيد من الشك بقدرة الكويت على السداد لفترات طويلة.

وأشارت إلى أن الحكومة اعتمدت على تقرير دوري في شأن متابعة إصدار السندات بني على تقارير البنك الدولي التي تقول إن استراتيجية إدارة الدين العام يجب أن تتم لتمويل العجز في الميزانية والحاجات التمويلية.

وأضافت "نحن لسنا بحاجة للبنك الدولي الذي لا أثق فيه ولا في تقاريره التي تقول إننا في عجز أو إننا نحتاج قروضا بهذه الأرقام الفلكية غير المعتادة"، وتساءلت عن أسعار السندات الحكومية وهل لدى ديوان المحاسبة بيان عن هذه الأسعار؟

وتساءلت عن كيفية تقليل تكاليف الاقتراض في وقت يقول رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك إنه لا بد من تقليل المصاريف، كما أعلن وزير المالية عن إصلاحات اقتصادية وتقشف فكيف يقللون من تكاليف الاقتراض؟

واقترحت الهاشم للخروج من هذا الإشكال أن تتقدم الحكومة بتعديل بإضافة مادة تحدد سقفا للفوائد بمبلغ معين أو نسبة من الاحتياطي العام فإذا ارتفعت الفوائد السنوية عن هذا السقف بسبب الاقتراض بفائدة متغيرة فإن الاحتياطي يمكنه شراء هذا الدين.

ولفتت إلى أن ديوان المحاسبة أوقف تقارير المتابعة منذ فترة والسبب معروف ، مشيرة إلى أن الديوان أشار في تقريره المقدم إلى اللجنة إلى النص الآتي:

" قامت وزارة التربية بتطوير الأنظمة المالية والمحاسبية بما يتماشى مع التطورات العالمية وتطبيق النظم الحديثة ما يعني انعدام الرقابة على العمليات المحاسبية التي تتم من خلال هذا النظام الذي ترتب عليه ارتكاب الأعمال المحاسبية والمالية في تلك الجهات إعاقة الجهات الرقابية الأخرى وإقفال حسابات السنة المالية على الرغم من وجود العديد من مظاهر الخلل ، بالإضافة إلى التأخر في استخراج التقارير الشهرية وربع السنوية وعدم إقفال حسابات بعض الجهات لأشهر عدة ما ترتب عليه عدم إمكانية مطابقة بيانات حسابات تلك الجهات واستمرار عدم النظام للأعمال المحاسبية".

وأوضحت أن تقرير المتابعة لديوان المحاسبة الذي كان يفترض أن يصدر من وزارة المالية في نهاية شهر مارس لم يصدر حتى الآن ، معتبرة وقف الديوان تقارير المتابعة مؤشرا خطيرا.

وتساءلت " هل تريدون مني في هذا الوضع الموافقة على مشروع الحكومة للاقتراض وأنا لا أعرف كيف سيتم السداد ، ونحن مازلنا دولة أحادية الدخل؟".

وأضافت "على وزير المالية الجديد أن يكون واعيا للمشروع بقانون وعليه أن يسحبه وينظر فيه ويضيف مادة على الأقل لتحسين الصورة ويفسر علامات الاستفهام الحالية ، ويحدد سقفا للفائدة وفق الحد القانوني وبما لا يسيء استخدام هذه الأداة".

وأكدت أن الإصلاحات الاقتصادية الحقيقية تقوم على التنويع في مصادر الدخل، مطالبة أن تكون المشاريع الحكومية على مستوى عال حتى تتمكن الجهات الرقابية من متابعته ومراقبته وتصدر لنا تقارير متابعة.

وقالت الهاشم إنه حتى اليوم الكويت ليس لديها تقارير متابعة لأصولها "المسمومة" ، وهي السندات أو الصناديق المرهقة، ويفترض أن تكون هناك تقارير حتى نستطيع أن نتخلص من هذه الأصول المسمومة من خلال الخارج أو البيع.

وأضافت "إذا كانت الحكومة تريد " تكليف " بيد ديوان المحاسبة بهذه الطريقة فلن نتمكن من إقرار مشروع بهذا الشكل ، لذلك أناشد الإخوة النواب رفض هذا المشروع أو أن تعيد الحكومة النظر فيه، وتضيف بعض المواد حتى يكون شكله مقبولا مع متابعة دقيقة من ديوان المحاسبة".

وردا على سؤال إن كان مشروع القانون يحتوي ضمانات لاستثمار الأموال التي سيتم اقتراضها بشكل سليم لإيجاد مصادر أخرى أو إيرادات جديدة للدخل قالت الهاشم "منذ متى كانت نظرة الحكومة بالنسبة لنا بهذه الطريقة "الكرستالية" الواضحة ، ومنذ متى كان أداء الحكومة المالي والإداري يعطي هذا النوع من الشفافية الذي يبين أين ستذهب مصادر أو قنوات هذه الأموال".

وأضافت "لذلك لن أتمكن من الموافقة على فكرة هذا المشروع قبل أن يصعد الوزير على المنصة مع الجهاز الفني والإداري المختص ويفند جميع البنود في هذا المقترح ويشرح لنا ونحن سنكون مستمعين جيدين".

صفاء الهاشم

بعد الحصول على الترخيص

الحويلة يقترح إقامة الديوانيات على الارتدادات أو أملاك الدولة الملاصقة للسكن الخاص

أعلن النائب د. محمد الحويلة عن تقديمه اقتراحا بقانون في شأن تنظيم إقامة الديوانيات وذلك بإقامة الديوانيات على الارتدادات أو على أملاك الدولة الملاصقة للسكن الخاص بعد الحصول على الترخيص اللازم من وزارة المالية.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون كالتالي:

مادة 1:يقصد بالديوانية في تطبيق أحكام هذا القانون المكان الخاص الذي جرى العرف على ان يعده صاحب المنزل داخل منزله أو أمامه لاستقبال المواطنين للكلام في موضوعات متفرقة دون دعوى عامة لبحث موضوع محدد.

مادة 2:يجوز إقامة الديوانيات على الارتدادات أو على أملاك الدولة الملاصقة للسكن الخاص بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة المالية.

مادة 3:يراعى في الترخيص ما يلي:

-1 أن يحدد الترخيص مساحة الديوانية وموقعها.

-2 ألا تؤثر الديوانية على طرق المشاة وألا تؤدي الى إعاقة حركة السير والمركبات.

-3 ألا تؤثر الديوانية على شبكات مجاري المياه والأمطار والصرف الصحي وشبكات الكهرباء وغيرها من المرافق العامة.

-4 ألا يرخص للفرد الواحد بأكثر من ديوانية.

-5 ألا يجوز التنازل عن الترخيص أو تأجيره للغير.

-6 أن يكون الترخيص لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد.

مادة4:يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون، وتحدد هذه القرارات الشروط والمواصفات التي يجب الالتزام بها عند إقامة الديوانية.

مادة 5:على اصحاب الديوانيات القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون والمقامة على الارتدادات أو على املاك الدولة تقديم طلبات للحصول على الترخيص اللازم لإقامتها، وذلك خلال شهرين من تاريخ العمل به.

مادة 6:يعاقب على مخالفة احكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا له بغرامة لا تجاوز الف دينار، مع الحكم بإزالة المخالفة على نفقة المخالف ودون تعويض.

مادة 7:على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون.

وجاءت المذكرة الإيضاحية على النحو التالي:تعتبر الديوانيات في الكويت أرثا شعبيا يلتقي فيه المواطنون لتبادل الرأي في الموضوعات العامة، لذلك استثناها قانون الاجتماعات العامة والتجمعات من أحكامه، فنص في مادة الثالثة على انه (لا يعتبر اجتماعا عاما ما جرى به العرف من اجتماعات في الدواوين الخاصة داخل المنازل أو أمامها للكلام في موضوعات متفرقة دون دعوى عامة لبحث موضوع عام محدد) وقد جرى العرف في كثير من الأحيان على إقامة الديوانية خارج المنزل على الارتدادات الملاصقة لها والتي تعتبر من املاك الدولة وقد اعد هذا الاقتراح بقانون لتنظيم أوضاع هذه الديوانيات وما ينشأ منها مستقبلا.

عرفت المادة (الأولى) من الاقتراح المقصود بالديوانية، أما المادة الثانية فقد نصت على انه يجوز اقامة الديوانيات على الارتدادات أو على أملاك الدولة الملاصقة للسكن الخاص بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة المالية.

وأوضحت المادة (الثالثة) الشروط المحدد والخالصة للترخيص وإقامة الديوانية.

ونصت مادة (الرابعة) على أن يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون، وأن تحدد هذه القرارات الشروط والمواصفات التي يجب التزامها عند إقامة الديوانية.

وألزمت المادة (الخامسة) اصحاب الديوانيات القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون والمقامة على الارتدادات أو على أملاك الدولة تقديم طلبات للحصول على الترخيص اللازم لإقامتها، وذلك خلال شهرين من تاريخ العمل به.

اما المادة السادسة فقد نصت على معاقبة كل من يخالف أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا له بغرامة لا تجاوز الف دينار، مع الحكم بإزالة المخالفة على نفقة المخالف ودون تعويض.